الأمم المتحدة

A/C.4/74/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
22 April 2020
Arabic
Original: English

**لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار**
**(اللجنة الرابعة)**

**محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرون**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 15:00

*الرئيس:* السيد بحر العلوم ..... (العراق)
*لاحقا:* السيد أهيدجو (نائب الرئيس) ..... (الكاميرون)

## المحتويات

البند 51 من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-19620 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة في الساعة 15:05.*

**البند 51 من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/74/356؛ A/74/219؛ A/74/357؛ A/74/468؛ A/74/192)**

1 - **السيد رودريغو** (سري لانكا): تكلم بوصفه رئيساً للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وقال، في معرض تقديمه تقرير اللجنة الخاصة (A/74/356)، إن الحكومة الإسرائيلية، على غرار السنوات السابقة، لم تستجب لطلب اللجنة دخول الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. ونتيجة لذلك، قامت اللجنة بزيارة عمان في الفترة من 17 إلى 21 حزيران/يونيه 2019 للاجتماع مع المسؤولين الفلسطينيين، وممثلي الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني والسوري والضحايا والشهود على الانتهاكات الإسرائيلية.

2 - وأضاف أن اللجنة الخاصة قد بلغها أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وإنشاء المستوطنات مستمران في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وتشير الأرقام الواردة في التقرير إلى ارتفاع حاد في التخطيط لتشييد المزيد من الوحدات مستقبلا، مما جعل عام 2018 الأعلى من حيث معدلات الموافقة على إنشاء وحدات استيطانية منذ عام 2012. وتُشكّل المستوطنات نقلاً لأجزاء من السكان المدنيين للسلطة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي التي تحتلها، وهو فعل محظور بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة). وللمستوطنات تأثير شديد على الحياة اليومية للفلسطينيين والسوريين وتمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل والحصول على سبل كسب المعيشة والتعليم والرعاية الصحية. وذكر أن اللجنة الخاصة بلغتها أيضاً شواغل بشأن تصريحات صادرة مؤخراً عن مشرعين إسرائيليين بشأن ضم مناطق في الضفة الغربية.

3 - ومضى يقول إن هدم المنازل الفلسطينية وتدمير الممتلكات الخاصة من قِبَل قوات الأمن الإسرائيلية لا يزال أحد الشواغل الرئيسية. وقامت قوات الأمن الإسرائيلية في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2019 بهدم 106 وحدات سكنية مملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد 295 فلسطينياً على الأقل، منهم 145 طفلاً. وقد نفذت عمليات الهدم إلى حد كبير بذريعة عدم وجود رخص البناء، وهي رخص يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها؛ ونُفذت عمليات الهدم كذلك بغرض العقاب.

4 - وذكر أن اللجنة الخاصة بلغها أيضاً حدوث زيادة مقلقة بشكل خاص في العنف الذي يمارسه المستوطنون وفي المضايقات وأعمال التخويف التي يتعرض لها الفلسطينيون، وهو ما يجري بمنأى عن العقاب. وينتشر العنف بشكل خاص في منطقة خاء 2 في الخليل، وهو ما يفاقمه القرار الذي اتخذته إسرائيل بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل.

5 - واستطرد قائلاً إن اللجنة الخاصة يساورها القلق بوجه خاص إزاء ما بلغها من استمرار وقوع الخسائر الفادحة في الأرواح والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية في سياق المظاهرات قرب السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل التي بدأت في 30 آذار/مارس 2018 واستمرت على أساس أسبوعي في عام 2019. ووفقاً لمعلومات تلقتها اللجنة الخاصة، قُتل 138 فلسطينياً وجُرح 901 15 فلسطيني آخر في الفترة من أيلول/سبتمبر 2018 إلى آب/أغسطس 2019، في سياق مظاهرات سلمية، في معظم الحالات. وتمثل السبب الرئيسي في سقوط قتلى في غزة في استخدام إسرائيل للذخيرة الحية، بينما كانت الأسباب الرئيسية للإصابات هي استنشاق الغاز المسيل للدموع، وإصابة الأفراد بقنابل الغاز المسيل للدموع، واستخدام الرصاص المطاطي. وأضاف أن اللجنة الخاصة تذكّر بأن قوات الأمن الإسرائيلية يتعين عليها، في أثناء ضبط المظاهرات، أن تحترم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بإنفاذ القانون، بما في ذلك المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، التي تنص على أن الأسلحة النارية لا تستعمل ضد أشخاص إلا لدفع خطر محدق يهدد بالموت أو بإصابة خطيرة.

6 - وقال إن انتشار ثقافة الإفلات من العقاب مسألة تدعو للقلق الشديد، ولا سيما في الحالات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية. وأكد أن الثقة في نظام القضاء العسكري الإسرائيلي قد تقوضت لأن التحقيقات، عندما تحدث، نادرا ما تؤدي إلى ملاحقة قضائية ولأن الأحكام الصادرة لا تتناسب في الغالب مع خطورة الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلية. وذكر أن اللجنة الخاصة تدعو إلى إجراء تحقيقات منتظمة في جميع حالات الاستخدام المفرط للقوة التي تفضي إلى الموت أو الإصابة الخطيرة، بما في ذلك في سياق مسيرة العودة الكبرى وغيرها من المظاهرات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى محاسبة المسؤولين.

7 - وأفاد بأن الحصار المستمر على قطاع غزة، الذي يدخل الآن عامه الثالث عشر، جرى تشديده بعد المظاهرات. والقيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والبضائع إلى غزة ومنها لها أثر سلبي كبير على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التمتع بمستوى لائق من العيش وبالصحة والتعليم والعمل والحياة الأسرية والبيئة الصحية. وعلى الرغم من بعض التحسينات في الإمداد بالكهرباء والوقود، لا تزال الإمدادات أقل من المستوى الملائم. ويُلحق نقص الكهرباء ضرراً شديداً بالرعاية الصحية. ويفتقر الفلسطينيون، في غزة، إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية بسبب نقص الأدوية والإمدادات، وهو ما تفاقم بعد بدء المظاهرات في آذار/مارس 2018. وأضاف أن السلطات الإسرائيلية ترفض أو تؤخر بانتظام منح تصاريح المغادرة طلباً للعلاج من الإصابات المتكبدة في المظاهرات؛ ويشكل الحرمان من العلاج الطبي انتهاكاً للقانون الدولي. ويتمثل شاغل رئيسي آخر في القيود المفروضة على الموافقة على تصاريح السفر لمرافقي الأطفال الذين يسافرون لتلقي الرعاية الطبية خارج غزة، والتي تؤدي إلى سفر الكثير من صغار الأطفال لتلقي الرعاية الطبية غير مصحوبين بأفراد أسرهم المباشرين.

8 - وذكر أن إمكانية حصول الفلسطينيين على الموارد الطبيعية، بما فيها المياه النقية، مقيدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي غزة، إضافة إلى عدم وجود المياه النقية، تستمر مشاكل الصرف الصحي، الأمر الذي يجعل تفشياً وشيكاً للأمراض المتوطنة أو غيرها من أزمات الصحة العامة مرجحاً. وقد قامت إسرائيل برش مبيدات الأعشاب من الجو على المناطق القريبة من السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل، ملحقةً الضرر بالأراضي الزراعية في غزة.

9 - وتابع قائلاً إن اللجنة الخاصة تلقَّت إحاطة مستفيضة عن حالة الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، الذين يبلغ عددهم حوالي 150 5 فرداً في تموز/يوليه 2019. ولا يزال لديها شواغل جدية إزاء استخدام الاحتجاز الإداري، الذي كثيراً ما يستند إلى معلومات سرية غير متاحة للمحتجزين الذين يفتقرون إلى فرصة الطعن فيها. ويحجز المحتجزون إدارياً دون محاكمة أو توجيه تهم إليهم، بناء على أوامر احتجاز لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية. وأضاف أن اللجنة الخاصة لا تزال تتلقى تقارير عن افتقار المحتجزين الفلسطينيين إلى الرعاية الصحية. ولا يزال القلق البالغ يساور اللجنة الخاصة إزاء تقارير عن وفيات المحتجزين رهن الاحتجاز الإسرائيلي.

10 - وأعرب عن القلق البالغ الذي يساور اللجنة بشأن تقارير عن ممارسات إسرائيلية قد تشكل تعذيبا. ويساور اللجنة الاستياء بوجه خاص إزاء حالة سامر العربيد، الذي ألقت قوات الأمن الإسرائيلية القبض عليه في 25 أيلول/سبتمبر 2019 للاشتباه في ضلوعه في تفجير أودى بحياة فتاة إسرائيلية تبلغ من العمر 17 عاماً. وبعد استجواب السيد العربيد، أُدخل المستشفى في 27 أيلول/سبتمبر في حالة حرجة، شملت كسوراً في أضلاعه وفشلا كلويا حادا. وتشير اللجنة الخاصة في هذا الصدد إلى أن حظر التعذيب حظر مطلق.

11 - وفي غزة في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2018 إلى 29 آب/أغسطس 2019، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 29 طفلا فلسطينياً وجرحت 387 4 آخرين أثناء مظاهرات وفي ظروف أخرى. وفي الضفة الغربية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في الفترة ذاتها ستة أطفال وجرحت 238 1 آخرين. وأضاف أن اللجنة الخاصة بلغتها معلومات عن فتى يبلغ من العمر 9 أعوام أطلقت عليه قوات الأمن الإسرائيلية النار في رأسه في 12 تموز/يوليه أثناء مظاهرة أسبوعية في قرية كفر قدوم.

12 - وأشار إلى أن حق الأطفال في التعليم يخضع لقيود شديدة في غزة والضفة الغربية. ففي غزة، أدت التصعيدات في الأعمال العدائية بشكل مباشر إلى تعطيل التعليم. أما في الضفة الغربية، فإن القيود الإسرائيلية المفروضة على بناء المدارس الجديدة، وهدم المرافق المستخدمة كمدارس، والهجمات داخل المرافق التعليمية أو حولها، والقيود المفروضة على الوصول، كان لها كلها تأثير شديد على تعليم الأطفال. وأعرب عن أسف اللجنة الخاصة الشديد للتقارير التي تفيد بأن اعتقال الأطفال آخذ في الازدياد، وأن الأطفال ما زالوا يعانون من سوء المعاملة في أثناء الاعتقال والاحتجاز. وفي تموز/يوليه 2019، بلغ عدد الأطفال المحتجزين 210 أطفال.

13 - وفي الجولان السوري المحتل، يجري توسيع المستوطنات الإسرائيلية، في انتهاك للقانون الدولي. وفي نيسان/أبريل 2019، كشفت الحكومة الإسرائيلية عن خطة جديدة للمستوطنات، تضمنت نقل 000 250 مستوطن إلى المنطقة بحلول عام 2048. وإضافة إلى ذلك، بلغت اللجنة الخاصة مخاوف جدية من أن الانتخابات المحلية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2018 في قرى سورية في الجولان السوري المحتل للمرة الأولى منذ بداية الاحتلال في عام 1967 كانت في الواقع تعبيراً عن رغبة إسرائيل في فرض سيادتها. وقد أثارت الانتخابات الاستياء وقاطعتها غالبية السكان المحليين؛ واحتج مئات

السوريين خارج مراكز الاقتراع. وأضاف أن اللجنة الخاصة تُذكِّر بقرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي قرر فيه المجلس أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، وأن اتفاقية جنيف الرابعة ما زالت تنطبق في الجولان السوري المحتل.

14 - وأوضح أن الممارسات التمييزية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والسوريين في تزايد، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، ثمة حاجة ماسة إلى إحياء عملية السلام من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وقال إن اللجنة الخاصة تدعو حكومة إسرائيل إلى إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، امتثالاً لقرارَي مجلس الأمن 242 (1967) و 497 (1981)؛ ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والجولان السوري المحتل؛ ورفع الحصار البري والبحري والإغلاق المفروضَين على غزة؛ واتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان أن تتصرّف قوات الأمن الإسرائيلية وفقاً للمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. وهي تدعو المجتمع الدولي كذلك إلى استخدام نفوذه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وجميع الأنشطة الاستيطانية ورفع الحصار والإغلاق المفروضين على غزة.

15 - **السيد غليمور** (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك): عرض تقارير الأمين العام المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فقال إن التقرير المتعلق بانطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى (A/74/219) يوجز الردود التي وردت من البعثات الدائمة لأيرلندا والجمهورية العربية السورية وقطر على طلب لتقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 97/73.

16 - وبخصوص تقرير الأمين العام بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل (A/74/357)، أوضح أن التقرير يغطي الفترة من 1 حزيران/يونيه 2018 إلى 31 أيار/مايو 2019، ويستند إلى أنشطة الرصد والأنشطة الأخرى لجمع المعلومات التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمعلومات الواردة من الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية والمصادر الإعلامية. وتابع قائلاً إن التقرير يعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة المتعلقة بالاستيطان في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، ويتضمن دراسة متعمقة للتوسع الاستيطاني والبيئة القسرية في الضفة الغربية. وقال إن الهدم الإسرائيلي للمباني الفلسطينية زاد بنسبة 50 في المائة مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأضاف أن التوسع الاستيطاني استمر بمعدل أعلى من الفترة المشمولة بالتقرير السابق: إذ جرى بناء أو ووفق على بناء 900 10 وحدة سكنية في الضفة الغربية وأنشئ 11 موقعاً استيطانياً جديداً. كما زاد العنف الذي يمارسه المستوطنون، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية. وبحث التقرير بإسهاب تأثير المستوطنات على المجتمعات المحلية الفلسطينية المعرضة لخطر النقل القسري وأثر العنف الذي يمارسه المستوطنون على حقوق الفلسطينيين.

17 - ورأى أنه بينما بذلت السلطات الإسرائيلية بعض الجهد في السنوات الأخيرة لمنع أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها، لا يزال المستوطنون يتمتعون بمناخ عام للإفلات من العقاب. ففي محافظة نابلس ومنطقة خاء 2 في الخليل بوجه خاص، أفيد أن قوات الأمن الإسرائيلية أخفقت في منع الاعتداءات وحماية الفلسطينيين، وشاركت أحياناً مشاركة مباشرة في العدوان. وأخيراً، ففي فترتي ما قبل العمليتين الانتخابيتين اللتين جرتا في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2019، أدلى مسؤولون إسرائيليون بتصريحات عن نواياهم توسيع المستوطنات وضم أجزاء من الضفة الغربية أو الضفة الغربية بأكملها. وأكد أنه ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تنهي فورا كل النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن توقف فورا عمليات الهدم والإخلاء القسري، وأن تتوقف عن أي نشاط من شأنه أن يسهم أكثر في خلق بيئة قسرية، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية الفلسطينيين وممتلكاتهم من عنف المستوطنين.

18 - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/74/468)، قال إن التقرير يغطي الفترة نفسها التي يغطيها التقرير المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية (A/74/357)، ويستند إلى أنشطة الرصد وجمع المعلومات ذاتها. وقد ظل استخدام السلطات الإسرائيلية للقوة يتسم بالإفراط، ولا سيما على السياج الفاصل لقطاع غزة: إذ قُتل 94 فلسطينياً، منهم 24 طفلاً،

على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال مظاهرات في الفترة المشمولة بالتقرير. وقُتل ما مجموعه 42 طفلاً في غزة وستة أطفال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. ولا تزال توجد شواغل جدية بشأن احتمال كون قوات الأمن بمنأى عن العقاب على الاستخدام المفرط للقوة، وبشأن الاحتجاز التعسفي للفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وإساءة معاملتهم. وأضاف أن التقرير يتناول أيضاً ممارسات قد تشكل عقابا جماعيا، بما في ذلك عمليات الإغلاق في غزة، والقيود على حرية التنقل والتعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات. وشدّد على ضرورة أن تكفل إسرائيل عدم استخدام القوة إلا في امتثال للقانون الدولي، وأن تنهي الممارسات التي قد تشكل عقابا جماعيا، وأن ترفع فوراً الإغلاق في غزة، وأن تكفل حماية الحق في حرية التنقل وقدرة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على القيام بأنشطتهم دون مضايقتهم أو تعريضهم لإجراءات قانونية تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

19 - واختتم بالإشارة إلى تقرير الأمين العام بشأن الجولان السوري المحتل (A/74/192)، وقال إن التقرير يوجز الردود الواردة استجابة لطلب الحصول على معلومات بشأن الخطوات المتخذة أو المتوخاة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 100/73. وأوضح أنه تم تلقي ردود من البعثات الدائمة لكل من أيرلندا والجمهورية العربية السورية وكوبا.

20 - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن تقارير المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق في احتجاجات عام 2018 في الأرض الفلسطينية المحتلة، تُكمل بعضها بعضاً. وأضافت أنه ينبغي للدول الأعضاء التركيز على المحتوى الوقائعي والقانوني للتقارير ورفض أي محاولة لتسييس تلك التقييمات، التي تتسم بالاستقلال والحياد وتستند فقط إلى القانون الدولي وإلى قرارات الأمم المتحدة. وأفادت أن إسرائيل، بعدم تعاونها مع اللجنة الخاصة ومع غيرها من المكلفين بولايات من قِبَل الأمم المتحدة، تكون قد انتهكت التزاماتها القانونية بوصفها دولة عضواً. بيد أنها لا تستطيع إخفاء الطبيعة المنهجية والمتعمدة لجرائمها، أو طابعها العنصري والتمييزي، أو حجمها ونطاقها الواسع. وأشارت إلى أن هذه الحالة وثقتها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. بل إن المسؤولين الإسرائيليين أعلنوا صراحة نيتهم ارتكاب المزيد من الجرائم، وفاخروا بسياسة إطلاق النار بقصد القتل والإعدام خارج إطار القانون، وتعهدوا بإبادة غزة، وهدَّد رئيس الوزراء الإسرائيلي والشركاء في ائتلافه المتطرف بضم الأرض المحتلة. وأضافت أن العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل قد وُثِّق توثيقاً دقيقاً، حيث وجدت لجنة التحقيق، على سبيل المثال، أنه من بين حالات القتل البالغ عددها 189 حالة التي جرى التحقيق فيها في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، كان استخدام الذخيرة الحية من قِبَل القوات الإسرائيلية غير قانوني فيها جميعاً عدا حالتين.

21 - واستطردت قائلة إنه كما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/73/907-S/2019/509)، فقد جُرح ما مجموعه 756 2 طفلاً فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2018. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للأثر العميق للاحتلال الإسرائيلي على الأطفال، بما في ذلك الأثر الناتج عن العنف المتفشي، وحصار قطاع غزة، ورفض منح التصاريح اللازمة للحصول على الرعاية الطبية، وعمليات هدم المنازل، والاعتقالات الليلية، واستجواب الأطفال واحتجازهم.

22 - **السيد غليمور** (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ورئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك): قال إن الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان أعربا كلاهما عن القلق إزاء أثر الاحتلال الإسرائيلي على الأطفال. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 48 طفلاً وجرحت الآلاف، وتلك هي الأعداد الأكبر منذ عام 2014. وذكر أنه لا ينبغي تشجيع الأطفال الفلسطينيين على تعريض أنفسهم للخطر وينبغي ألا يطلق الفلسطينيون صواريخ على المجتمعات المحلية الإسرائيلية التي يوجد بها أطفال. غير أنه لا يوجد عُذر يبرر الغالبية العظمى من الاعتداءات الإسرائيلية على الأطفال. ومن غير المعقول أن يكون القناصة المدرَّبون تدريباً فنياً عالياً الذين يلحقون الضرر الجسيم بآلاف الأطفال الفلسطينيين، حيث يتسببون لهم في إصابات دائمة مثل فقدان البصر أو الأطراف، يفعلون ذلك عن طريق الخطأ. وتابع قائلاً إن الأطفال الفلسطينيين رماة الحجارة يُطلق عليهم النار عبر سياج غزة، ويتعرض مئات الأطفال الفلسطينيين للمضايقة والتهديد والضرب وإطلاق النار عليهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأكد أنه يصعب تخيُّل نهج آخر يرجح أن يدفع الجيل المقبل من الفلسطينيين نحو التطرف.

23 - وأردف قائلاً إن الاحتلال عمره الآن 52 عاماً - وهو آخذ في الترسُّخ ويبدو بلا نهاية، بلا هوادة، بلا توقف، بلا ضمير. وإذا نُظر إليه ككل، فإنه يمثل ظلماً هائلاً ومثالاً بشعاً للتمييز والإذلال

المنهجيين. وأكد أن الاحتلال يُشكِّل وصمة عار على المحتل وعلى الإنسانية كلها، وأنه يدفع إلى التطرف العنيف حول العالم، وهو الأمر الذي كان العديد من الإسرائيليين الشجعان أول من أدركوه. وذكر أن العالم احتفل في عام 2018 بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أنه كان من المستحيل، عند قراءة تلك الوثيقة في ضوء الاحتلال الإسرائيلي، ألا يلاحظ المرء كيف أن كل حق مكرَّس فيها، سواء أكان مدنياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، يجري انتهاكه بشكل منهجي في الأراضي المحتلة.

24 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

25 - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة تعكس وضعا مماثلا للسنوات السابقة، ولكنه يزداد حدة مع تزايد ترسيخ الاحتلال. فقد قتلت قوات الاحتلال أو جرحت فلسطينيين عزل في غارات عسكرية على المدن والقرى ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي عمليات عسكرية ضد قطاع غزة، شملت شن غارات جوية على مناطق مدنية. وفي الساعات الـ 24 الماضية فقط، قُتل 21 فلسطينيا في هجوم عسكري آخر. ومنذ بدء احتجاجات مسيرة العودة الكبرى، قُتل أكثر من 310 فلسطينيين وجُرح أكثر من 000 34 آخرين. كما واصل المستوطنون الإسرائيليون شن حملة إرهاب تحت نظر قوات الاحتلال المتواطئة؛ وتسبب عنف المستوطنين في 23 في المائة من الإصابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد زاد قرار إسرائيل إنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل من عنف المستوطنين. وتؤكد دولة فلسطين من جديد من جانبها رفضها وإدانتها المطلقين لجميع أعمال العنف والاستفزاز والإرهاب ضد المدنيين.

26 - وأضافت قائلة إن استعمار الأراضي الفلسطينية وضمها بحكم الأمر الواقع قد استمر بكل الوسائل الممكنة، وكانت المستوطنات والجدار أكثرها خبثا. وحتى الآن، في عام 2019، تم إنشاء 300 8 وحدة استيطانية، وأعلن عن أكثر من 000 2 وحدة في الأسبوع الماضي فقط، مما أتاح النقل غير المشروع لعشرات الآلاف من المستوطنين الآخرين. وهي محاولة واضحة لتغيير ديمغرافية الأرض الفلسطينية المحتلة وجغرافيتها وطابعها ومركزها. وأدى الاستيلاء على الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل والهياكل، وطرد الأسر، وإلغاء تصاريح الإقامة، إلى نزع ملكية الآلاف وتشريدهم. وكانت القدس الشرقية المحتلة وضواحيها أكثر المناطق استهدافا: حيث يوجد هناك 000 100 فلسطيني يواجهون خطر هدم المنازل.

27 - وقالت إن الحصار المفروض على غزة، الذي ظل قائما منذ أكثر من 12 عاما، يشكل عقابا جماعيا لنحو مليوني شخص، نصفهم من الأطفال والشباب. واتسمت الحالة الأليمة في غزة بتفشي البطالة والفقر واليأس، مع ضآلة الأمل في حدوث انتعاش اجتماعي واقتصادي؛ ووصلت شبكات الصحة والمياه والصرف الصحي إلى حافة الانهيار؛ وتآكلت القدرات النفسية على المواجهة إلى درجة أن من الوشيك حدوث أزمة صحة عقلية واسعة النطاق. وتوقع فريق الأمم المتحدة القطري أن تكون غزة غير قابلة للعيش بحلول عام 2020.

28 - واستطردت قائلة إن آلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم نساء وأطفال ومسؤولون منتخبون، يحتجزون في ظروف بغيضة ويتعرضون لسوء المعاملة، بما في ذلك التعذيب البدني والنفسي والإهمال الطبي، ما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص في عام 2018. ويجري القيام باعتقالات كل يوم تقريباً. ويوجد ما لا يقل عن 460 مدنيا رهن الاحتجاز الإداري دون توجيه تهم إليهم، ويوجد 210 أطفال، بعضهم في الثامنة من العمر، في السجن أو تحت الإقامة الجبرية.

29 - وأضافت قائلة إن التوغلات والاعتداءات المستمرة على الأماكن المقدسة، بما فيها الحرم الشريف، من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمتطرفين، فضلا عن الاستفزاز الديني، تنتهك الوضع التاريخي والقانوني القائم ويمكن أن تؤدي إلى بإشعال فتنة دينية. وجرى فرض قيود على حركة الأشخاص والبضائع من خلال مئات من نقاط التفتيش العسكرية ومن خلال نظام تعسفي لمنح التصاريح. وتقيِّد السلطة القائمة بالاحتلال إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش، وتعرقل وصول المساعدات الإنسانية وتسيطر على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، مع التسبب في قدر لا يوصف من الإهانة والمشقة. وقالت إن إسرائيل تستغل كذلك بشكل صارخ الموارد الطبيعية والمالية الفلسطينية، وتحرم الشعب الفلسطيني من حقه في التنمية المستدامة. والإجراءات التي تتخذها إسرائيل تنتهك بشكل صارخ العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 في القضية المتعلقة *بالآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة*، وترقى إلى جرائم حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، فضلا عن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

30 - وأردفت قائلة إن التقاعس الدولي، إلى جانب التهدئة المستمرة - على الرغم من وضوح القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وتوافق الآراء الذي طال أمده بشأن حل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967 - قد أدى إلى اعتقاد إسرائيل بأنها فوق القانون، لدرجة أنها أعلنت صراحة عن خططها لضم الأراضي الفلسطينية، في انتهاك لحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وقد أدى عدم مساءلة إسرائيل إلى إطالة أمد النزاع والتعجيل بالاستعاضة عن حل الدولتين بدولة فصل عنصري، مما أضر بلا شك بفعالية ومصداقية القانون الدولي والنظام القائم على القواعد.

31 - وواصلت كلامها قائلة إن العمل الجماعي والفردي فقط هو ما يمكن أن يعطي معنى حقيقيا لتوافق الآراء الدولي بشأن الحل العادل ويضع حدا للاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية، ويحمي حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية المشروعة، ويقيم السلام والأمن الفلسطيني - الإسرائيلي. وينبغي اتخاذ تدابير فورية في ضوء توصيات اللجنة الخاصة والمقررين الخاصين والتحقيقات المستقلة وغير ذلك من الجهات الفاعلة. ويجب على مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتخذ تدابير عملية للوفاء بواجباتها. ويجب المضي في جميع الأدوات والتدابير السياسية والقانونية المشروعة، بما في ذلك فرض الجزاءات ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. ومن واجب الدول أن تمتنع عن الاعتراف بأي قرارات أو تدابير تتخذها إسرائيل لتغيير جغرافية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو ديمغرافيتها أو طابعها أو مركزها. وأي عمل من هذا القبيل من جانب إسرائيل غير قانوني ولاغ وباطل، ويجب أن تترتب عليه عواقب إذا لم يلغ. ويجب تذكير إسرائيل بأنها ليست صاحبة السيادة في أي جزء من الأراضي التي احتلتها منذ عام 1967، وأنها، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة.

32 - وتابعت كلامها قائلة إنه يجب أيضا إقناع إسرائيل بالامتثال لقرار مجلس الأمن 2334 (2016) وغيره من القرارات التي دعا فيها المجلس الدول إلى الامتناع عن تقديم أي مساعدة لإسرائيل لاستخدامها على وجه التحديد فيما يتعلق بمستوطناتها في الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، يكرر وفدها دعوته إلى نشر قاعدة البيانات التي تم تجميعها عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 36/31 التي تتضمن قائمة بالأعمال التجارية المشاركة في الأنشطة المتصلة بالمستوطنات غير القانونية. وعلاوة على ذلك، يجب أن ترفض رفضا قاطعا جميع التدابير الإسرائيلية الرامية إلى ضم القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك محاولات الاستعاضة عن الخدمات التعليمية والصحية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويجب احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها الحرم الشريف، ودور الأردن في الوصاية على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بمسؤولية ومن منطلق الأخلاق والروح الإنسانية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى. ويجب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والعيش في حرية في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وستكون هذه النتيجة حجر الزاوية للتعايش السلمي في الشرق الأوسط وستمكن جميع الشعوب من العيش في أمن وكرامة ورخاء.

33 - **السيدة باغيروفا** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز فأعربت عن إدانة الحركة للاستيطان المستمر الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وعن قلقها البالغ إزاء قيام إسرائيل بمنع اللجنة الخاصة من إجراء مشاورات مع السلطات الإسرائيلية المختصة والحيلولة دون دخول اللجنة الأراضي المحتلة بما يتماشى مع ولايتها. وأضافت أنه رغم علم اللجنة الخاصة بالأنشطة الإسرائيلية غير القانونية على مدى عقود من الزمن، فإن الحكومة مصرَّة عليها، في ظل إفلات تام من العقاب. وقد أدت هذه الأنشطة إلى تفاقم الظروف على أرض الواقع، مما تسبب في معاناة إنسانية هائلة، وهدد بشكل مباشر إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وفي هذا الصدد، تدين الحركة بشدة ضم الحكومة الإسرائيلية بحكم الواقع للقدس الشرقية المحتلة وتهديداتها بضم المزيد من الأراضي الفلسطينية.

34 - وأوضحت أن الزيادة في الممارسات الاستعمارية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل تدل على تجاهل هذا البلد التام للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. واستطردت قائلة إن النتائج الواردة في تقرير اللجنة الخاصة مثيرة للقلق البالغ، لا سيما التوغلات والإغارات العسكرية والاستخدام المفرط للقوة ضد الشباب الفلسطينيين والمتظاهرين السلميين في مخيمات اللاجئين أو بالقرب منها في قطاع غزة وفي أجزاء أخرى كثيرة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة. وقالت إن الأزمة الإنسانية الوخيمة في قطاع غزة تدعو للقلق الشديد

وتشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، يستدعي الاهتمام الفوري. ولا بد من تقديم الغوث للسكان المدنيين في غزة لمواجهة تراجع التنمية في تلك المنطقة. وقالت إن من المهم تشجيع الإسراع بإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي في المنطقة وتقديم دعم قوي إلى الأونروا وولايتها. وقالت إن إسرائيل يجب أن تنهي حصارها غير القانوني لغزة دون إبطاء أو دون شروط، وفقاً للقانون الدولي ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

35 - وتابعت كلامها قائلة إن عنف المستوطنين الإسرائيليين وتحريضهم ما زالا يتسببان في وقوع إصابات بين الفلسطينيين، ويسهمان في طردهم من أراضيهم. وقالت إن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية تقوض التواصل الجغرافي لفلسطين ومقومات البقاء لدولة فلسطين؛ وتُعرِّض حل الدولتين للخطر؛ وتنتهك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقد استخدمت إسرائيل عدة تدابير قانونية وإدارية مفتعلة من أجل توسيع نطاق سيطرتها على المزيد من الأرض الفلسطينية، بما في ذلك إعلان أراضي الفلسطينيين من "أراضي الدولة" ومصادرتها لأغراض التنقيب عن الآثار واستخدامها في أنشطة الترفيه. وإلى جانب ذلك، يمثل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لفلسطين إنكاراً لحق الفلسطينيين في ممارسة السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها موارد المياه والطاقة وحقهم في التنمية. ومن واجب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتخذ إجراءات عاجلة لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال الفوري لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تجنب المزيد من المعاناة الإنسانية ومنع استمرار زعزعة الاستقرار على أرض الواقع. وانعدام المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل يعزز الإفلات من العقاب ويعرض للخطر آفاق السلام.

36 - وبالإشارة إلى الجولان السوري، أعادت تأكيد الحركة على أن جميع الأعمال غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل هناك، بما في ذلك محاولاتها الأخيرة ادعاء السيادة على الجولان السوري المحتل وإجراء انتخابات محلية في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 في أربع قرى سورية، إنما تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بما فيها قرار مجلس الأمن 497 (1981). وشددت على ضرورة تقيُّد إسرائيل بهذا القرار وانسحابها بشكل كامل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967. وفي هذا الصدد، تدين الحركة القرار الانفرادي والتعسفي والاستفزازي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالجولان السوري كجزء من إسرائيل.

37 - وذكرت أن الحركة قد أكدت في مؤتمر قمتها الأخير، المعقود في 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في باكو، الأهمية الملحَّة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين ضمن حدود ما قبل عام 1967. وأعادت تأكيد الحركة لالتزامها الذي لا يتزعزع بالاستعادة الفورية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، في دولة فلسطين المستقلة التي تتوافر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وبالتوصل إلى حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

38 - **السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن إسرائيل ارتكبت في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عملية اغتيال سياسية في غزة، أعقبتها غارات جوية على أجزاء من غزة أسفرت عن مقتل وجرح نحو 100 شخص. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا حازما فيما يتعلق بهذا التجاهل للقانون الدولي وأن يستكشف سبلا لمساءلة الجناة.

39 - وقال إن القضية الفلسطينية هي قضية جوهرية بالنسبة للعالم العربي. وستحتل مكانة مركزية في العمل العربي المشترك في جميع المحافل الدولية والإقليمية إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف. وتبين التقارير المقدمة إلى اللجنة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية واصلت انتهاك قرارات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية، مستخدمة القوة المفرطة والعشوائية التي لا تفرق بين الأطفال والنساء والمسنين. وقد احتجزت إسرائيل آلاف الفلسطينيين، مستعينة في ذلك بصمت المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، وهو الجهة المعنية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وحفظ حقوق المستضعفين.

40 - وأضاف قائلا إن جميع الصكوك والقرارات الدولية ذات الصلة قد اعترفت بأن القدس الشرقية هي قضية جوهرية للحل السلمي والعادل للصراع العربي الإسرائيلي. ولذلك فإن مجموعة الدول العربية ترفض رفضا قاطعا جميع المحاولات التي تقوم بها إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في القدس. ولقد أكدت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على أن كل إجراء اتخذته إسرائيل لضم القدس أو التحكم فيها، أو العمل على إجلاء المواطنين الفلسطينيين منها، أو بناء المستوطنات على أراضيها، أو مصادرة ممتلكات أبنائها، أو التضييق على سكانها الفلسطينيين بهدف تهجيرهم أو إعلانها عاصمة لإسرائيل، كل هذه الإجراءات باطلة ولا أساس لها

من الصحة ولا تستند على أسس القانون أو الأخلاق. وقد أرسى قرار مجلس الأمن 242 (1967) مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وأنه يجب على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلتها في عام 1967. وقال إن القدس، بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وإنها العاصمة الأبدية الدائمة للدولة الفلسطينية.

41 - واستطرد قائلا إن المحاولات المستمرة لتغيير الحقائق على الأرض من خلال توسيع المستوطنات الإسرائيلية على أرض فلسطين هي انتهاك سافر للقانون الدولي ومن شأنها أن تقوض أي فرصة متبقية لتحقيق حل الدولتين. وتدعو الدول العربية الأمم المتحدة إلى حماية حقوق الفلسطينيين، ومحاسبة إسرائيل، وإنهاء الاحتلال، وإنهاء سياسات الاستيطان التوسعية، ورفع الحصار الجائر وغير القانوني المفروض على غزة. وتدين المجموعة بشدة التصريحات التي أدلى بها رئيس حكومة الاحتلال بشأن نيته ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة عام 1967. وإسرائيل مسؤولة مسؤولية كاملة عن أي عواقب لهذه التصريحات الخطيرة وغير المسؤولة.

42 - وواصل كلامه قائلا إن المجموعة ترفض السيطرة الإسرائيلية المستمرة على الجولان العربي السوري المحتل والإجراءات غير القانونية المتخذة من أجل ضمه. ويجب التوقف فورا عن أي إجراءات من شأنها فرض الإرادة الإسرائيلية على أهل الجولان. وتدين المجموعة أيضا استيلاء إسرائيل على الأراضي الزراعية ونهب الموارد الطبيعية في الجولان.

43 - وقال إن مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في عام 2002 تؤكد استعداد العرب والمسلمين للسلام، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وذلك عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية. وبمواصلة انتهاك تلك القرارات ورفض مبادرة السلام العربية، فإن إسرائيل ستزيد من حدة التوترات في الشرق الأوسط، وتقوض الثقة في عملية السلام، وتضعف إمكانية التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل يبنى على أساس حل الدولتين. ولا يمكن أن يقوم السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط إلا على التسوية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية ولمجمل الصراع العربي الإسرائيلي.

44 - **السيد بونتيرولي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وصربيا، وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك، وليختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين والتوصل إلى اتفاق ينهي الاحتلال، وينهي جميع المطالبات ويحقق تطلعات الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الدولة والسيادة الفلسطينية، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع الطرفين وشركائه في المنطقة والمجتمع الدولي من أجل استئناف المفاوضات المجدية لتحقيق هذه الغاية.

45 - وقد أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن معارضته الشديدة لسياسة الاستيطان التي تتبعها إسرائيل. وأي أنشطة استيطانية في القدس الشرقية تشكل تهديدا خطيرا لإمكانية جعل القدس عاصمة للدولتين في المستقبل. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي أيضا أنه لن يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، لم يتفق عليها الطرفان. وكلا الطرفين، بما في ذلك أي حكومة إسرائيلية مقبلة، يجب عليهما التصرف وفقا للقانون الدولي.

46 - واستطرد قائلا إن الوضع السياسي والأمني في غزة لا يزال متقلبًا، ويشكل الوضع الإنساني مصدر قلق بالغ. وقال إن جميع أعمال العنف في غزة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل، هي بمثابة تذكير بأنه، من أجل الحد من العنف واحتواء التطرف في المنطقة، من الضروري استعادة الآفاق السياسية للسلام. ويجب على إسرائيل أن تحترم الحق في الاحتجاج السلمي، ويجب على حماس أن تضمن بقاء الاحتجاجات غير عنيفة. وينبغي لجميع الأطراف اتخاذ خطوات عاجلة، وفقا لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، نحو تحقيق تغيير أساسي في الوضع الإنساني والسياسي والأمني والاقتصادي في غزة، بما في ذلك إنهاء سياسة الإغلاق وفتح المعابر بالكامل وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية، مع معالجة المخاوف الأمنية لإسرائيل.

47 - وأضاف قائلا إنه قد تم حل المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر 2018. وأكد أن المؤسسات الفلسطينية القوية والشاملة والخاضعة للمساءلة والتي تؤدي وظائفها والتي تعمل على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان هي مؤسسات حيوية لحل الدولتين. وإذ يلاحظ الاتحاد الأوروبي اعتزام الرئيس عباس إجراء الانتخابات، فهو يرى أنه ينبغي تحديد موعد قريبا جدا للانتخابات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. وينبغي لجميع

الفصائل الفلسطينية الالتزام القاطع بالمبادئ الديمقراطية قبل الانتخابات. وقد أظهر الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن تحويلات الإيرادات الضريبية أن الطرفين قادران على التفاوض بنجاح عندما تتوفر الإرادة السياسية: فينبغي لكلا الطرفين أن يستغلا تلك الإرادة السياسية للنهوض بحل الدولتين. وفي نهاية المطاف، فإن عدم إنفاذ القانون الدولي هو التحدي الحقيقي لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ومن شأن إحراز تقدم نحو إيجاد حل للصراع أن يعزز أيضا الجهود الرامية إلى حل الأزمات الأخرى في المنطقة.

48 - **السيد كيم إن تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يدين بشدة الفظائع العنيفة التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة ويؤيد عمل اللجنة الخاصة. وقد أثارت إسرائيل سخط المجتمع الدولي بما تسببه من تفاقم الحالة في فلسطين بصورة متزايدة من خلال مخططاتها المتعصبة لتهويد القدس وضمها إلى الأبد، بما في ذلك عن طريق الدخول إلى الأماكن الإسلامية المقدسة والتعدي عليها، واستمرار أنشطتها الاستيطانية وأنشطة الطرد التي تقوم بها. وتبذل حكومة إسرائيل قصارى جهدها لتقويض عملية السلام في الشرق الأوسط وعرقلة التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. وقال إن محاولات إسرائيل توسيع أراضيها تتعارض مع إرادة المجتمع الدولي وتقوض سيادة الشعب الفلسطيني.

49 - ووفقا لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ينبغي إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وفي عدة قرارات أخرى، طالب مجلس الأمن إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة والامتناع عن محاولة تغيير مركز القدس. وينبغي للجنة الخاصة أن توصي بأن يحقق مجلس الأمن في المستوطنات الإسرائيلية وأن يتخذ تدابير صارمة، بما في ذلك فرض جزاءات، ردا على انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها حكومة إسرائيل. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعم الشعب الفلسطيني في سعيه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وهي تؤيد تأييدا تاما الشعب السوري في كفاحه من أجل استعادة السيطرة على الجولان السوري المحتل بصورة غير مشروعة واستعادة السلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية.

50 - **السيد موريتا** (اليابان): قال إن حكومته لا تزال ملتزمة بدعم حل الدولتين. ويجب تشجيع الطرفين على التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات، بما في ذلك بشأن الوضع النهائي للقدس، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقواعد المعمول بها. وقال إن حكومته ستواصل، من جانبها، تعزيز تدابير بناء الثقة والعمل مع الطرفين.

51 - وأعرب عن أسف حكومته لاستمرار أنشطة الاستيطان، في انتهاك للقانون الدولي، وهدم حكومة إسرائيل لهياكل مملوكة للفلسطينيين. وقال إن حكومته، إلى جانب المجتمع الدولي، تحث حكومة إسرائيل على تجميد أنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك خطط البناء التي تقوض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وهي تدين العنف والإرهاب اللذين يتعرض لهما المدنيون الأبرياء في غزة والضفة الغربية والخسائر التي يتكبدها الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء في دورة العنف الانتقامي. ويجب على الطرفين أن يتخذا خطوات فورية لمنع العنف والاستفزاز والتحريض.

52 - وأضاف قائلا إن الزيادة الأخيرة في التوترات في غزة والمناطق المحيطة بها تبعث على الانزعاج. وقال إن حكومته تدين إطلاق العديد من الصواريخ بصورة عشوائية من غزة على إسرائيل وتحث الطرفين على إبداء أقصى قدر من ضبط النفس من أجل منع حدوث المزيد من الخسائر. وستواصل حكومته متابعة الحالة على أرض الواقع والمساعدة في تحقيق الاستقرار في غزة والشرق الأوسط من خلال المساعدة المؤقتة والمعونة الإنسانية الطارئة والالتزامات الطويلة الأمد. وينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في فلسطين، وهو ما من شأنه أن يسهم في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

53 - **السيد الجربا** (قطر): قال إن الانتهاكات الموثقة في التقارير المعروضة على اللجنة (A/74/356) تعكس واقعا يدعو للقلق من حيث التدابير القمعية المفروضة على سكان الأراضي المحتلة، بما في ذلك هدم المنازل، وعمليات الإخلاء القسري، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، والاستخدام المفرط للقوة، واحتجاز الأطفال وإساءة معاملتهم، والحرمان من المحاكمات العادلة، والقيود المفروضة على حرية التنقل التي تؤثر على الحق في الصحة والعمل والتعليم. وقد أدى الحصار المفروض على قطاع غزة إلى تدهور الحالة الاقتصادية والإنسانية، وأثر سلبا على قدرة سكان غزة على ممارسة حقوقهم، وجعل من قطاع غزة سجنا مفتوحا. ويمكن أن تشكل ممارسات هدم المنازل والحرمان العقابي من العمل وتصاريح السفر عقابا جماعيا محظورا في القانون الدولي الإنساني وتتنافى مع العديد من مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة، التي

تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. وقال إن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان العربي السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي.

54 - وأضاف قائلا إن التوصل إلى حل دائم وعادل وشامل للقضية الفلسطينية سيتطلب إجراء مفاوضات جادة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس المرجعيات المتفق عليها وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، من أجل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية؛ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة؛ والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية؛ وعودة اللاجئين؛ واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ويجب عدم المساس بالوضع القائم للقدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية، ولا سيما المسجد الأقصى.

55 - **السيدة حسين** (ملديف): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي ألا يتجاهل محنة الأطفال الفلسطينيين، الذين يتعرضون يوميا لخطر الإصابة أو القتل على يد المستوطنين الإسرائيليين أو أفراد إنفاذ القانون. وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين والأراضي العربية الأخرى إلى التمييز ضد أجيال من الناس، كما أن الحصار الوحشي المفروض على قطاع غزة يصل إلى مستوى العقاب الجماعي للسكان. وكان للممارسة الإسرائيلية المتمثلة في تقييد حصول سكان غزة على الكهرباء والمياه والرعاية الطبية والتعليم والفرص الاقتصادية أثر سلبي على الرفاه والصحة والتعليم وسبل العيش والبيئة. وهذه التدابير، إضافة إلى الاستيلاء على الممتلكات أو تدميرها وبناء المستوطنات غير القانونية، لا تفعل شيئا لإحلال السلام؛ وإنما هي فقط تديم الفقر والمعاناة.

56 - وأضافت قائلة إن ملديف تؤكد من جديد تضامنها مع شعب فلسطين ودعمها الثابت لحقه المشروع وغير القابل للتصرف في دولة مستقلة ذات سيادة. وقالت إن حكومتها تؤيد حلا يقوم على وجود دولتين على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وبدون ذلك لن يكون من الممكن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقالت إن وفدها يكرر الإعراب عن دعمه الثابت لسعي فلسطين إلى تحقيق الاعتراف السياسي العالمي والحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

57 - **السيد الدويسان** (الكويت): قال إن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، هي الطرف الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعاهدات والقوانين الدولية. ومن الأمثلة على هذا الانتهاك القمع البشع للمظاهرات السلمية التي بدأت في 30 آذار/مارس 2018 في مسيرة العودة الكبرى. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ارتكبت إسرائيل جرائم بشعة في الأراضي التي تحتلها؛ ومع ذلك، لم يتخذ مجلس الأمن التدابير الرادعة اللازمة أو يحمِّل المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم مسؤوليتهم. وأعرب عن قلق وفده العميق إزاء التدابير الانفرادية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الحقائق على الأراضي العربية المحتلة، وأبرزها استمرار الأنشطة الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وأعرب عن تأييد وفده لدعوة دولة فلسطين إلى تفعيل الآليات الدولية القائمة مثل اللجنة الرباعية. ومن أجل تنشيط اللجنة الرباعية، ينبغي توسيع العضوية لتشمل الأطراف الإقليمية الأخرى، وينبغي أن تجري أنشطتها تحت مظلة الأمم المتحدة.

58 - وأعرب عن تأييد وفده لجميع الخطوات القانونية والسلمية التي اتخذتها دولة فلسطين على الصعيدين الوطني والدولي لترسيخ سيادتها على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبناء على ذلك، فإن وفده يؤيد التوصيات الواردة في الفقرة 90 من تقرير اللجنة الخاصة ويقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في دفاعه عن حقوقه، بما في ذلك حقه التاريخي والثابت في القدس. ويدعو وفده جميع الدول إلى الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

59 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن عدم ضمان الأمم المتحدة احترام الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني وحقوقه هو بمثابة تطبيع لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد رفض المجتمع الدولي قبول حكومة عنصرية بشكل علني في جنوب أفريقيا؛ وينبغي أن يظهر نفس السخط تجاه حالة الشعب الفلسطيني. وقال إن وفده يدين العنف بجميع أشكاله، بغض النظر عن مرتكبه، ويود أن يعرب عن تعازيه لأسر الذين قتلوا أو أصيبوا في أعمال العنف الأخيرة في القدس الشرقية والضفة الغربية وفي غزة. وقال إن تدهور الحالة الإنسانية في غزة يبعث على القلق بوجه خاص. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحث الطرفين على تسوية الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تشكل عائقا أمام السلام والأمن والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط على نطاق أوسع.

60 - واستطرد قائلا إن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء حالة السجناء والمحتجزين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، وتدعو إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم والتقيد باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وغيرها من صكوك القانون الدولي الإنساني ذات الصلة. وينبغي لإسرائيل أيضا أن تنفذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات.

61 - وأضاف قائلا إن أي بناء لمزيد من المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة سيهدد وحدة الأرض للدولة الفلسطينية المقبلة وسيقوض بشكل خطير إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وقال إن وفده يدين استمرار هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية المقدمة كمساعدة إنسانية، ويشعر بقلق خاص إزاء حالة المجتمعات البدوية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، التي يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تحاول إزالتها عن طريق عمليات الهدم والتشريد القسري. وعلاوة على ذلك، يجب رفع الحصار المفروض على غزة على سبيل الاستعجال. والطريقة الوحيدة لتحقيق سلام حقيقي ودائم بين إسرائيل وفلسطين، وبالتالي تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط الأوسع، هي من خلال مفاوضات شاملة وغير مشروطة تتناول جميع قضايا الوضع النهائي.

62 - *تولى الرئاسة السيد أهيدجو (الكاميرون)، نائب الرئيس.*

63 - **السيدة المعمري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن حكومتها ملتزمة بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. وقالت إن حكومتها لذلك تشعر بالقلق إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشدد على الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية لإنقاذ عملية السلام وحل الدولتين، عن طريق دعوة إسرائيل إلى وقف سياساتها غير القانونية التي تستغلها الجماعات المتطرفة والإرهابية لنشر العنف والتطرف في المنطقة. ومن أجل ذلك، ينبغي وقف جميع الإجراءات غير القانونية والاستفزازية التي تقوض حل الدولتين. ولذلك يجب على إسرائيل أن توقف بناء المستوطنات وتوسيعها، ومصادرة الأراضي، وهدم الممتلكات الفلسطينية، وانتهاكات حرمة الأماكن المقدسة في القدس، وأن تتخلى عن أي نية لضم أجزاء من الضفة الغربية تحت سيطرتها.

64 - وأضافت قائلة إنه ينبغي لإسرائيل أن تنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود عام 1967، وينبغي لجميع الدول والأطراف أن تحترم سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية. وقالت إن وفدها يؤيد التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015). وينبغي دفع الزخم الدولي من أجل بدء مفاوضات سلام ذات مصداقية في الشرق الأوسط، ينبغي فيها التطرق إلى جميع قضايا الوضع النهائي وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

65 - واستطردت قائلة إنه من المهم معالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة، الذي يعاني من نقص الأدوية ومعدات الرعاية الصحية، ومحدودية إمدادات الكهرباء والمياه، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب على المجتمع الدولي تكثيف مساهماته للأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحسين معيشة الفلسطينيين وتعزيز الاقتصاد. وقالت إن حكومتها، من جانبها، قدمت، على مدى السنوات الخمس الماضية، أكثر من 630 مليون دولار لتمويل قطاعات حيوية في فلسطين، بما في ذلك التعليم والصحة. وخلال الأزمتين الماليتين اللتين تعرضت لهما الأونروا في عامي 2018 و 2019، قدمت حكومة بلدها ما مجموعه 100 مليون دولار لضمان حصول الوكالة على مستوى ثابت من الدعم.

66 - **السيد شداد** (الأردن): قال إن معاناة الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، تؤكد حجم الظلم التاريخي الذي وقع عليه. وقال إن الأردن والعالم العربي والإسلامي ملتزمون بتحقيق السلام الشامل الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال حل الدولتين وفقا للمرجعيات المعتمدة، التي تحظى بتوافق دولي في الآراء، ومبادرة السلام العربية. وعلى إسرائيل أن تستغل هذه الفرصة التاريخية قبل فوات الأوان. وتحتاج هذه الفرصة إلى شجاعة وتصميم وانخراط فعلي وجاد في عملية السلام. ولن يتحقق السلام ببناء المستوطنات غير الشرعية وتوسيعها، وبمصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم بيوتهم. كما أن ذلك لن يتحقق باستهداف الأونروا وحرمان أكثر من 000 500 طفل لاجئ فلسطيني من حقهم في التعليم. ولن يتحقق الأمن بضم الجولان المحتل أو بإعلان العزم عن ضم غور الأردن وشمال البحر الميت في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر من شأنه أن يوجه ضربة قاتلة لحل الدولتين.

67 - واستطرد قائلا إنه على الرغم من التهديدات المتزايدة للأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس، فإن المسؤولية عن حمايتها غير قابلة للمساومة. وبالنظر إلى الدور التاريخي لملك الأردن بصفته صاحب الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، سيواصل الأردن حماية هذه المقدسات، ولا سيما المسجد الأقصى، والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية. وأي محاولة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في هذا الصدد سيجري التصدي لها بحزم. وقال إن الأردن يشيد بالجهود التي يبذلها الملك محمد السادس، ملك المغرب، رئيس لجنة القدس، لنصرة المدينة المقدسة، ويحيي مبادرة "نداء القدس" التي أطلقها الملك محمد السادس والبابا فرانسيس، للتأكيد على مكانة القدس كرمز للعيش المشترك والاحترام المتبادل والتراث الإنساني.

68 - وتابع كلامه قائلا إنه فيما يتعلق بالتطورات في غزة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ينبغي التأكيد على أن الاحتلال هو السبب الأساسي لكل التوتر والعنف في المنطقة، وأن العدوان على غزة لن يجعل إسرائيل آمنة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على الوقف الفوري للعدوان على غزة والوفاء بحق الشعب الفلسطيني في الحرية وفي أن يكون له دولة. وقد عمل الأردن باعتباره صانعا للسلام وسيظل نصيرا لتحقيق العدالة؛ ولكن آفاق السلام تتضاءل، ويجب اتخاذ إجراءات حاسمة قبل فوات الأوان.

69 - **السيدة غانتانا** (ناميبيا): قالت إن تقرير اللجنة الخاصة يسترعي الانتباه مرة أخرى إلى الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وكذلك في الجولان السوري المحتل، وإفلات مرتكبيها من العقاب. وأعربت عن قلق حكومتها إزاء أنشطة الاستيطان غير القانونية التي تضطلع بها الحكومة الإسرائيلية وعزمها المعلن على ضم غور الأردن. وتشكل المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة محركا رئيسيا لانتهاكات حقوق الإنسان التي تنفذ دون عقاب. وأعربت عن قلق حكومتها العميق إزاء تدمير ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين، واستغلال الموارد الطبيعية للأرض الفلسطينية المحتلة، وحصار غزة، والاحتجاز الإداري التعسفي للمدنيين في الأراضي العربية المحتلة. وعلاوة على ذلك، ازدادت الحالة الإنسانية والاجتماعية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة سوءا في السنوات الأخيرة، وتصاعدت التوترات تصاعدا شديدا نتيجة لذلك. ولا يمكن لأي قدر من الدعم الإنساني أو الاقتصادي أن يكون بديلا عن حل الدولتين، الذي من شأنه أن يعالج التطلعات المشروعة والاحتياجات الأمنية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

70 - وقالت إن وفدها يدين بشدة جميع أشكال العنف ضد المدنيين ويدعو إلى الهدوء في قطاع غزة في أعقاب التصعيد الأخير للعنف. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية في غزة، مثل الزيادة الكبيرة في إمدادات الطاقة للأسر المعيشية، وتخفيف القيود المفروضة على الواردات والصادرات، وتوسيع منطقة صيد الأسماك، فإن الحالة الإنسانية لا تزال تبعث على القلق الشديد. وحالة نظام الرعاية الصحية تبعث على القلق بوجه خاص. ولذلك فإن استمرار وجود الأونروا وغيرها من منظمات حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية.

71 - وأضافت قائلة إن البيئة المتقلبة التي لا يزال يعمل فيها الفلسطينيون لا تطاق، وإنه لا يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرارها بعد الآن. ويطلب وفدها، بالتالي، من جميع الأطراف المتحاربة أن تمارس ضبط النفس إلى أقصى الحدود لتفادي زيادة تعريض حياة المدنيين للخطر، ولا سيما النساء والأطفال وأشد الفئات ضعفاً. واستطردت قائلة إن حكومتها ما زالت ملتزمة بقضية الشعب الفلسطيني وبكفاحه من أجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة فلسطين المستقلة التي عاصمتها القدس الشرقية. وينبغي أن تُستأنف المفاوضات بغية التوصل إلى حل يقوم على مبدأ الدولتين، إذ إنه السبيل الوحيد الممكن أن يكتب له البقاء لتحقيق السلام. وينبغي أن تحتل آمال الفلسطينيين في تحقيق العدالة والمساواة والسلام، وتوقهم إلى التحرر من الخوف وممارسة حقهم في تقرير المصير، مكان الصدارة لدى المجتمع الدولي الذي يسعى إلى المساعدة على حل ذلك النزاع.

72 - **السيد التميمي** (العراق): قال إن الاحتلال الإسرائيلي ينطوي على انتهاكات منهجية للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التمييز والاستخدام المفرط للقوة، ولن يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من التوتر وتقويض الجهود الرامية لإحلال عملية السلام. ولا يزال الكيان الصهيوني يحتل الجولان السوري ويفرض قوانينه على تلك الأرض، وهو ما وصفه مجلس الأمن في قراره 497 (1981) بأنه لاغ وباطل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على الكيان الإسرائيلي للحد من توسيع المستوطنات والعنف المرتكب من جانب المستوطنين، وأن يمنح اللجنة الخاصة إمكانية الوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن وفده يدين الاعتداءات المتكررة التي يشنها الكيان الإسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية

المحتلة، ولا سيما في الحرم الشريف؛ والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين العزل، ولا سيما المسنين والنساء والأطفال والموظفين الطبيين والصحفيين؛ وعمليات الهدم المنهجية للمنازل والمدارس والخدمات والمرافق الحيوية؛ وغلق الطرق ومصادرة الأراضي؛ والاستمرار بتشييد جدار الفصل؛ وجميع أعمال العنف والمضايقات والاستفزازات التي يتعرض لها الفلسطينيون على أيدي المستوطنين وعناصر الجيش والشرطة الإسرائيليين. ودعا جميع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ووكالاتها إلى مواصلة مساعدة الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما حق تقرير المصير.

73 - واستطرد قائلا إن القوة المفرطة التي تمارسها قوات الاحتلال ضد المظاهرات تنم عن خوفها من أن تفسح هذه المظاهرات المجال لانتفاضة شعبية كبرى من شأنها أن تعطل أنشطتها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد عانى الشعب الفلسطيني لأكثر من نصف قرن ويستحق أن يرى نهاية للنزاع وإقامة دولة فلسطين حرة ومستقلة وعاصمتها القدس. ومن شأن السلام العادل والشامل بما يتفق مع المرجعيات المتفق عليها أن يعزز الاستقرار في المنطقة ويعزز السلم والأمن الدوليين.

74 - **السيد ريفيرو روزاريو** (كوبا): قال إن التقارير المعروضة على اللجنة تكشف أن حكومة إسرائيل تتبع استراتيجية للضم في الأراضي المحتلة من خلال تدابير منها توسيع المستوطنات؛ والضم الفعلي للجولان السوري المحتل وأجزاء من الضفة الغربية؛ والجهود الرامية إلى تعزيز تطبيق القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ ومحاولاتها لتغيير الوضع القائم فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين وحق العودة؛ وفشلها في المساهمة في الأونروا؛ وقرارها بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت الوقائي في الخليل.

75 - وأعرب عما يشعر به وفد بلده من قلق شديد إزاء استمرار معاناة الشعب الفلسطيني بعد أكثر من 51 عاماً من الاحتلال الأجنبي من جانب إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني. وقال إن كوبا ترفض الإعلان الانفرادي الصادر عن رئيس الولايات المتحدة بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، الذي يشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أن الإعلان ينتهك أيضاً المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني والدول العربية والإسلامية.

76 - وأضاف قائلا إن إسرائيل لم تمتثل بعد لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالجولان السوري المحتل. وأكد أن أي تدبير تتخذه إسرائيل لتغيير الوضع القانوني أو التركيبة الديمغرافية للجولان السوري المحتل، أو لممارسة ولايتها القضائية على تلك الأراضي وإدارتها، لاغ وباطل وليس له أثر قانوني. وجميع هذه الإجراءات، بما فيها بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعين في الجولان السوري منذ عام 1967، تشكل انتهاكات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة. وقال إن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالجولان السوري المحتل كأرض إسرائيلية، وهو ما ترفضه كوبا بأشد العبارات، ينتهك المصالح المشروعة للشعب السوري والأمتين العربية والإسلامية. وشدَّد على وجوب أن تنسحب إسرائيل بشكل كامل وغير مشروط من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة، وأن يتواصل حوار بناء قائم على الاحترام بين جميع الأطراف. وأكد على ضرورة القيام على الفور برفع الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي تسبب في أزمة اقتصادية وإنسانية لأكثر من مليوني فلسطيني على مدى أكثر من عقد من الزمن.

77 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود الأخيرة الرامية إلى استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتعزيز الوحدة في صفوف الفلسطينيين. وأعلن أن كوبا تؤكد من جديد أيضاً دعمها لقبول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة وتدعو مجلس الأمن إلى الإعلان رسميا عن دعمه لمثل هذا التطوُّر. وإذا لم يفعل المجلس ذلك، فيجب أن تتصرف الجمعية العامة بصورة حاسمة. وذكر أن حكومة بلده ستواصل دعم التسوية الشاملة والعادلة والدائمة على أساس حل الدولتين الذي يتيح للفلسطينيين تقرير مصيرهم، وإقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، ويضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

78 - **السيدة ساربيني** (بروني دار السلام): قالت إن تقرير اللجنة الخاصة يؤكد تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي حالة مأساوية وغير مقبولة على حد سواء. كما أن التصعيد الأخير في التوترات في أعقاب تزايد أنشطة الاستيطان غير القانونية وتزايد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين يبعث أيضا على القلق. وتدعو حكومتها السلطة القائمة بالاحتلال إلى الامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بوضع حد لجميع الممارسات غير القانونية وغير العادلة التي تؤثر سلبا على الفلسطينيين وحقوقهم.

79 - واستطردت قائلة إنه في ضوء الحالة الراهنة، فإن الحاجة إلى استئناف الحوار هي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وقالت إن

حكومتها تؤيد التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض على أساس حل الدولتين داخل حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن القيام بأي أعمال يمكن أن تقوض الثقة وأن تشارك في عملية سلام دولية ذات مصداقية. ويقع على عاتق الأمم المتحدة التزام أخلاقي وقانوني بتمكين الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم الأساسية في السلام والحرية والعدالة وتقرير المصير وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تحتفظ بقضية فلسطين في جدول أعمالها، وأن تحمي الكرامة الإنسانية للشعب الفلسطيني وحقوقه، وأن تحفز العمل المتعدد الأطراف للمساعدة في حل الصراع. وقالت إن انتخاب دولة فلسطين رئيسا لمجموعة الـ 77 والصين في عام 2019 كان خطوة هامة نحو الاعتراف العالمي بسعيها العادل إلى تحقيق السلام والأمن والعدالة والدولة على نحو دائم. وأعربت عن تأييد وفدها لقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

80 - **السيدة علي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وما نتج عن هذا الاحتلال من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة قد بلغت مرحلة خطيرة جداً، في ظل تغاضي المجتمع الدولي المتعمد عن إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها ووضع حد لانتهاكاتها الأخرى المتعددة للقانون الدولي. وقد حان الوقت لكي تتحرّك المنظمة بشكل جدي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم بعد هذه العقود الطويلة.

81 - وأوضحت أن إسرائيل تحاول تغيير الوضع القانوني والسياسي للجولان السوري المحتل عبر محاولاتها الفاشلة لفرض الجنسية الإسرائيلية على السكان السوريين، الذين أفشلوا محاولتها إجراء ما تسميه انتخابات محلية في الجولان السوري في تشرين الأول/أكتوبر 2018، إفشالاً ذريعاً. واستطردت قائلة إن إسرائيل بتمييزها ضدَّ المواطنين السوريين وتقييد حريتهم في التنقل، والاعتقال التعسفي لهم، وإجراء المحاكمات الصورية بحقهم، ومعاملتهم كمجرمي حرب، تنتهك الكثير من حقوقهم، بما في ذلك حقهم في مقاومة الاحتلال وحقهم في التواصل واللقاء مع أهلهم وذويهم داخل وطنهم الأم سوريا. وأضافت قائلة إن قوات الاحتلال الإسرائيلي أعادت اعتقال الناشط السوري صدقي المقت، الذي كان قد أفرج عنه مؤخراً بعد 27 عاماً أمضاها في السجون الإسرائيلية، وحكمت عليه مجددا بالسجن لمدة 14 عاماً، ليس إلا لإذاعته تسجيلات فيديو تفضح التعاون الإسرائيلي مع جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية في منطقة فصل القوات.

82 - ومضت تقول إن السلطات الإسرائيلية تمنع سكان الجولان السوريين من البناء في أراضيهم وقامت بهدم منازل بناها آباؤهم وأجدادهم، بحجة عدم حصولهم على ترخيص. وعلاوة على ذلك، شرعت هذه السلطات في مشاريع احتلالية جديدة، مثل مشروع لتوليد الطاقة الكهربية بالرياح ومشروع إقامة تلفريك يجري تركيبه بالتعاون مع شركة لايتنير الإيطالية. وقد أُجبر السوريون في الجولان على تسجيل أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم لدى السلطات الإسرائيلية، تحت طائلة المصادرة.

83 - وذكرت أن الطلاب في الجولان السوري اضطروا إلى اتباع مناهج التعليم الإسرائيلية، وأن أعداداً كبيرة من المعلمين السوريين طُردوا بحجة ممارستهم نشاطات مناهضة للاحتلال، وعُيّن عوضاً عنهم معلمون إسرائيليون. وبالإضافة إلى ذلك، استباحت السلطات الإسرائيلية المواقع الأثرية في الجولان السوري ونهبت محتوياتها.

84 - وتطرقت إلى الحياة الاقتصادية لسكان الجولان السوري المحتل فقال إنها تتأثر كذلك تأثُّراً عميقاً، حيث صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الإقليم وقامت بتحويل الأراضي الزراعية للاستخدام العسكري ولبناء أكثر من 40 مستوطنة يقطنها أكثر من 000 23 مستوطن إسرائيلي. وتسببت مدافن النفايات السامة في ارتفاع غير مسبوق في الإصابات بالسرطان في الجولان السوري المحتل. وبالإضافة إلى التنقيب عن الثروات الباطنية من احتياطيات النفط والغاز والسيطرة على موارد المياه الجوفية، تقوم السلطات الإسرائيلية بتحويل الموارد المائية لصالح المستوطنات الإسرائيلية، في الوقت الذي تحرم فيه أبناء الجولان السوري المحتل من حقهم في مياههم. وعلاوة على ذلك، يُحرم المزارعون السوريون من بيع محاصيلهم في وطنهم الأم سوريا.

85 - وقالت إن حكومة الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات القرار غير الشرعي وغير الأخلاقي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على الجولان العربي السوري المحتل. ويشكل هذا القرار انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 497 (1981). والوثيقة التي وقعها رئيس الولايات المتحدة وأعطيت لرئيس وزراء قوات الاحتلال الإسرائيلية هي مجرد تصرف انفرادي صادر عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية ليقرر مصائر شعوب العالم أو ليتصرف بأراض هي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية

الســـورية. وأي إجراءات أحادية من هذا القبيل باطلة ولاغية وليس لها أثر قانوني.

86 - واستطردت قائلة إن الأعمال العدوانية التي ترتكبها إسرائيل، مثل دعمها الصريح للجماعات الإرهابية المسلحة المتواجدة في منطقة فصـــل القوات، بما في ذلك جبهة النصـــرة، وهجماتها على مواقع في سوريا، قد أدت إلى تفاقم التوتر في المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة. وقد أودى آخر حادث من هذا القبيل، في 11 تشـــرين الثاني/ نوفمبر 2019، بحياة العديد من الأبرياء. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها وأن تلزم إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967.

*رفعت الجلسة الساعة 17:55*